إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 أنموذجا –

الدكتور: قمان عمر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر
Gamane_amar@yahoo.fr

ط.د: سعيدي بن شهرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر
saidi2826@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019-01-12 تاريخ القبول: 2019-01-21 تاريخ النشر: 2019-03-15

ملخص:

إن الأزمات الاقتصادية من الموضوعات التي بحثت في كتب الاقتصاد؛ بغية البحث عن الأسباب الكامنة وراء حدوثها؛ فالكشف عن الأسباب يقود إلى معرفة الحل. ذلك أن للازمات آثارا واضحة على المتغيرات الكلية للاقتصاد وبالتالي التأثير على المتغيرات الجزئية. وتبحث هذه الورقة في ماهية الأزمات الاقتصادية وكيفية إدارتها وفلسفة كل من النظام الوضعي والنظام الإسلامي في معالجة هذه الأزمات. حيث تبين هذه الدراسة أهمية الفكر الإسلامي من خلال ما وضعه الإسلام من قواعد مالية وأخلاقية واقتصادية ومؤسسية متناسقة مع بعضها إذا اخذ بها فلا يمكن الوقوع بمثل هذه الأزمات.

الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية، النظام الوضعي، النظام الإسلامي.

Abstract:

Economic crises are one of the topics discuss in the economics, in order to look for the fundamental causes of them. The crises have clear effects on the overall variables of the economy and thus affect the partial variables. This article examines the nature of economic crises and how they are managed and the philosophy of the positive system and the Islamic system in dealing with these crises.

This study shows the importance of Islamic thought through the enterprise of Islamic financial, ethical, economic and institutional rules consistent with each other if taken, cannot fall in such crises.

***Keywords**: Economic Crisis, constructive System, Islamic System.*

www.manaraa.com

مقدمة:

إن ظاهرة الصراع هي إحدى حقائق العلاقات منذ فجر التاريخ، وعالم اليوم يتميز بالمتغيرات السريعة التي أسفرت عن توترات شتى وعلى الرغم من التقدم الحضاري وثبات الدعائم والأسس التي تقوم عليها العلاقات فإن العالم يتسم بتعدد الأزمات الناجمة عن اختلال توازنات القوى الكبرى مع سعي القوى الصغرى إلى تحقيق المزيد من الاستقلال والنمو مما أدى إلى حدوث صراعات وتحالفات تمثلت في أزمات عالمية، إقليمية ومحلية ذات طبيعة زمنية ومكانية مركبة ومعقدة.

لقد كان تفاعل العلاقات بين القوى والكيانات المختلفة وصراعاتها الخفية والعلنية بهدف نقل مراكز السيطرة والهيمنة. إذ بينما تعمل الدول المتقدمة على امتلاك عناصر القوة المختلفة والارتقاء بوسائلها المادية فإن الدول النامية تختلف أزماتها، بسبب إفرازاتها المتناقضة الناتجة عن الحقبة الاستعمارية بدلا عن طموحات الاستقلال والتنمية. وإذا كانت الدول المتقدة تتعامل مع أزمتها بمناهج علمية فإن الدول النامية ترفض إتباع هذه الأساليب في مواجهة أزماتها مما يجعل الأزمة أشد عمقا وأقوى تأثيرا بسب التفاعل الواضح بين عدم إتباع المناهج العلمية في التعامل مع الأزمات وبين الجهل بتلك المناهج والتمسك بتلك الأساليب العشوائية..

أولا: إشكالية الدراسة: من خلال العرض السابق تبرز لنا إشكالية الدراسة والتي تتمثل في:

إلى أي مدى ساهم الفكر المالي الإسلامي في توفير متطلبات إدارة الأزمات المالية في ظل واقعية وحتمية الفكر المالي الوضعي؟

ثانيا: منهجية الدراسة: استخدام المنهج الوصفي والتاريخي من خلال استقراء وتتبع الأحداث السابقة بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي في عرض أهم الأسس النظرية وتحليلها وكذا المقارن .

ثالثا: أهمية الدراسة : تستمد الدراسة أهميتها من المكانة التي يحتلها الاقتصاد لدى الدول والشعوب بصفة عامة ، فالاقتصاد يعتبر عصب الحياة وأساس قوة الدول وأي اختلال أو أزمة سوف تؤثر مباشرة على الدولة ككل وقد تؤدي إلى سقوطها تماما .

رابعا: أهداف الدراسة : تتمثل في ما يلي:

- إبراز الإطار النظري للأزمات الاقتصادية .
- عرض فلسفة النظام الوضعي في معالجة الأزمات الاقتصادية .
- عرض فلسفة النظام الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية .

خامسا: محتوى الدراسة: حيث للإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى:

المحور الأول: الأسس النظرية للأزمات الاقتصادية.

المحور الثاني: الفروق الجوهرية لقواعد الأمن والاستقرار للاقتصاد بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي واستراتيجيات إدارة الأزمات .

المحور الثالث: إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008-2009 بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي.

المحور الأول: الأسس النظرية للأزمات الاقتصادية

1- تعريف الأزمة الاقتصادية: يمكن تقسيم هذا المفهوم إلى ما يلي:

1-1- لغة: يقصد بمصطلح الأزمة الضيق والشدة، حيث يقال أزمة مالية[1] بمعنى ضائقة مالية شديدة.

1-2- اصطلاحا: حيث يرى ECONOMIC GRISES بأنها تعبر عن اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ من اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[2] .كما تعبر أيضا عن مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج ولمعدل النمو وبارتفاع معدل البطالة[3] .

والأزمة إما أن تكون عنيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسره ،ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة Cycle بدلا من كلمة Crise التي تدل على الأزمة، بينما يلاحظ أن هناك فرق بين التعبيرين، فالأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في حين أن الدورة Cycle تدل على علاج الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية .

2- تاريخ الأزمات الاقتصادية: كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعاً مختلفاً عن الأزمات التي حدثت في عصر الرأسمالية. فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف والطوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس. وكانت هذه الأزمات، التي تسمى «أزمات ضعف الإنتاج»، تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين . وقد أشار تقي الدين المقريزي إلى معظم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، وحدد أهم الأسباب التي نشأت عنها ما كان منها بسبب الطبيعة (كانخفاض منسوب النيل، وانحباس المطر، والآفات التي تصيب المحصول) أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفه كالفتن والاضطرابات وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة النقود[4] .

حيث في الآونة الأخيرة تعرض العالم لأزمة مالية تتصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين. فمنذ مطلع العام تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول؛ تكرر الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية؛ أزمة الرهن العقاري وارتفاع معدل البطالة .

لم تكن الأزمة المالية العالمية 2008- 2009 م، هي الأولى في النظم الاقتصادية المعاصرة؛ فوفقاً لتقديرات البنك الدولي، وقعت 112 أزمة مصرفية حول العالم منذ أواخر السبعينات الميلادية حتى نهاية القرن الماضي، وهذه الأزمات كانت أكثر حدة مما سبقها، وأكثر كلفة على الأداء الاقتصادي. لكن تميزت الأزمة الحالية بأنها الأكبر في التاريخ المعاصر، حتى وصفها بول **فولكر**، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة سابقاً بأنها أم الكوارث المالية جمعاء . والتي نتجت عن أكبر فقاعة ائتمانية في التاريخ كما عبر عنها الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل **"بول كرجمان"** [5]

3- أسباب الأزمات الاقتصادية المعاصرة: تتعدد الأسباب وتتداخل فيما بينها ولعل من أهمها:

www.manaraa.com

3-1- المدنية والانفجار السكاني: كان عدد السكان في السابق قليل جداً عما هو عليه في الآونة الأخيرة، وكان الإنسان بسيط في جميع شئون حياته من مأكل ومشرب وغيرها، وكان الحصول على هذه المتطلبات سهلاً وبسيطاً . وبما أن طبيعة الإنسان اجتماعياً بفطرته وغريزته ومع تقدم الحضارة والارتقاء المدني تغيرت تلك المتطلبات والرغبات وازدادت واتضحت بشكل جلي في التزايد السكاني الكبير، حيث المشكلة السكانية هي مشكلة نسبة بين الموارد الاقتصادية وبين الأعداد السكانية بحيث إذا كانت الدولة غنية في مواردها الطبيعية وتسير في التنمية الاقتصادية بمعدلات أكثر ارتفاعاً من معدلات الزيادة السكانية، فإن المشكلة السكانية بالمعنى الذي ذكرناه لا تظهر إطلاقاً .والعكس صحيح إذا كانت الزيادة السكانية أسرع من الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي.[6]

3-2- التسابق نحو التسلح والإنفاق العسكري: ظل إشعال فتيل الحروب واحدة من الحلول التي اقترحها منظروا الرأسمالية لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وتنمية القوة الغاشمة للسيطرة على العالم. ففي أعقاب الحرب الكونية الثانية استمر الإنفاق العسكري لتكوين اقتصاد حربي كبير كان واضحاً أن هناك من يعد العدة لتحقيق أهداف بعيدة المدى على مستوى كل العالم. فبحلول أواخر الثمانيات كان ما يقرب من 20 ألف شركة مقاولة كبرى و100 ألف شركة مقاولة فرعية تعمل في مجال الدفاع، وتوسع المجمع الصناعي العسكري بشكل هائل بحيث لو أنه كانت دولة قائمة بذاتها لجاء ترتيبه الثالث عشر في قائمة القوى الكبرى في العالم. فقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات فقط ما يزيد على 2300 مليار دولار على الأمن القومي، كما فاقت ميزانيتها العسكرية الإنفاق العسكري لكل دول العالم مجتمعة[7]

3-3- الإسراف الاستهلاكي: يعتقد بأن أحد الأسباب الرئيسية لما يعانيه العالم من مشكلات اقتصادية هو مجتمع الاستهلاك والتبذير الذي اعتاده العالم الصناعي في الغرب، ومن أهم مظاهر ذلك عدم استهلاك السلع إلى أعمارها الاقتصادية، فيميل الأفراد إلى تغيير السلع المعمرة (كالثلاجات والتليفزيونات والأدوات الكهربائية المنزلية وغيرها) مرة كل سنتين أو ثلاث في حين أن أعمارها تفوق ذلك كثيراً .[8]

3-4- الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية: لقد استعمر العالم الغربي معظم دول العالم النامي إلى أوائل الخمسينات من هذا القرن، وقد أتاحت هذه الظروف الفرصة للدول الصناعية لتحقيق معدلات نموا مرتفعة. وقد حدث ذلك عن طريق الحصول على مواد خام رخيصة من ناحية وأسواق لتصريف جانب رئيسي من منتجاتها وبالتالي توسيع نطاق السوق من ناحية أخرى، وهذه هي أهم المتطلبات اللازمة للتقدم الصناعي الكبير . ومنذ أوائل الخمسينات وفي أعقاب الثورة المصرية عام 1952 م والدعوة إلى التحرر الوطني حصلت عدد من الدول الأفريقية والآسيوية على استقلالها، وبدأت ببرامج التنمية الاقتصادية ومحاولة السيطرة على مواردها. وفي ظل هذه الظروف لا تحصل الدول الصناعية على المواد الأولية بذات السهولة وبالتالي أصبحت مضطرة إلى تحمل جزء على الأقل من التكلفة الحقيقية لهذه الموارد، ولعل الحالة الظاهرة بجلاء على هذا بريطانيا. وأدى ذلك مع استمرار أنماط الاستهلاك على سابق عهدها إلى ارتفاع معدلات الأسعار وغير ذلك من المشكلات[9] .

3-5- الفساد المالي: يتفاضل الناس في الطعام والشراب والحال، ولا يتنافى هذا مع الفطرة، مادامت مكارم الأخلاق تؤدي رسالتها بين الناس. ولكن عندما تفقد الأخلاق وتستشري الشهوات على أصحابها، يحصل ما لا يحمد عقباه. حيث يقول الشيخ صالح كامل: "إن المتأمل في مسببات الأزمة المالية يلحظ وبوضوح أن إدارة النشاط الاقتصادي بعيدا عن القيم الأخلاقية الإنسانية السامية، وقد كان عاملا حاسما ومهما في حصول وتفاقم الأزمة وظهرت بوضوح معالم الفساد في الأزمة المالية في سلوك الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في عدة مجالات منها تقدير قيمة الضمانات التي يتم

www

بموجبها تقديم القروض والرشاوى والمصالح المتبادلة في اتخاذ القرارات بمنح التمويل، وإرسال العطاءات، وعمليات الاحتكار والغش والتدليس، وأن الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي بشكل خاص يحتاج وبشدة لأن تسود فيه قيم وضوابط أخلاقية، وإرساء منظومة من القيم والمثل لتحقيق العدالة والاستقرار[10]

3-6- عدم الاستقرار النقدي: تتصل الجذور العميقة للأزمة النقدية الدولية بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت منذ الحرب العالمية الثانية، تلك التغيرات التي أدت إلى إعادة توزيع القوى الاقتصادية المنتجة وغيرها من القوى المؤثرة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي على نحو جديد يختلف عن الأوضاع التي كانت سائدة عند وضع القواعد التي تحكم نظام النقد الدولي (**بريتون وودز**) الذي وضع في عام 1944م[11] .

فقد تغير البينان الاقتصادي العالمي بعد إعادة بناء الاقتصاد الأوربي واليابان، بعد الحرب العالمية الثانية، على أحدث الأسس التكنولوجية مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية في هذه الدول بمعدلات أعلى من ارتفاعها في الولايات المتحدة،وأصبحت لها منتجات تباع في السوق الأمريكي، وعلى ضوء ذلك اختل ميزان المدفوعات الأمريكي مما دفعها إلى تمويله من رصيدها الذهبي وعن طريق مديونيتها للعالم الخارجي، أي بزيادة حيازة غير المقيمين لأرصدة الدولار، مما أدى إلى انخفاض نسبة الاحتياطات النقدية إلى الالتزامات قصيرة الأجل بدرجة كبيرة. ووضع بالتالي بذرة ضعف الثقة بالدولار الأمريكي، ثم إلى تطورات خطيرة في النظام النقدي الدولي[12] .

ومما يؤكد عدم الاستقرار النقدي:

- عدم استقرار في سعر الصرف.
- المضاربة في العملات.
- زيادة كمية النقود.

المحور الثاني: الفروق الجوهرية لقواعد الأمن والاستقرار للاقتصاد بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي واستراتيجيات إدارة الأزمات:

1- الفروق الجوهرية لقواعد الأمن والاستقرار للاقتصاد بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي[12]:

1-1 من حيث المقصد: يتمثل مقصد النظام الاقتصادي الإسلامي في إشباع الحاجات الأصلية للائتمان وتوفير حد الكفاية الكريم ليحي الناس حياة طيبة رغدة وليعينهم على تعمير الأرض وعبادة الله عز وجل، وبذلك فهو يهدف إلى تحقيق الإشباع المادي والروحي للإنسان وأساس ذلك قول الله عزوجل"أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا " (هود "61") وقوله تعالى"وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ " (الذاريات"56") .

أما مقاصد النظام الاقتصادي الرأسمالي هي تحقيق أقصى إشباع مادي ممكن وتكوين الثروات، بدون أي اعتبار إلى الإشباع الروحي.

2-1 من حيث المنهج: يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على منهج عقائدي أخلاقي مبعثه الحلال والطيبات والأمانة والصدق والطهارة والتكافل والتعاون والمحبة والأخوة مع الإيمان بأن العمل (ومنه المعاملات الاقتصادية) عبادة، وأساس

www.manaraa.com

ذلك قولهعز وجل: "وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ " (النحل"114")، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "طلب الحلال فريضة بعد الفريضة" (متفق عليه) .

أما النظام الاقتصادي الرأسمالي فهو يقوم على منهج الفصل بين الدين وحلبة الحياة، فلا دخل للعقيدة والأخلاق بالاقتصاد، ومن المفاهيم التي يلزمون بها أنفسهم: " الدين لله والوطن للجميع "، " دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله "، كما يقولون " الغاية تبرر الوسيلة" ... هذه المفاهيم وغيرها مرفوضة تماما في الفكر الإسلامي .

3-1 من حيث التشريع: يضبط النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من القواعد (الأصول أو الأسس) المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية: القرآن والسنة واجتهاد الفقهاء الثقاة .....، كما أنه لا يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية بل يعمل على تحقيقها وهي حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال وتتسم قواعد الاقتصاد الإسلامي بالثبات والعالمية والواقعية..... وتأتي المرونة في التفاصيل والإجراءات والأساليب والأدوات والوسائل .

بينما يحكم النظم الاقتصادية الوضعية مجموعة من المبادئ والأسس من استنباط واستقراء البشر الذي يصيب ويخطئ، كما تتأثر هذه المبادئ بالأيديولوجية التي تنتهجها الحكومة سواء أكانت حرة برجوازية أو الشيوعية أو الاشتراكية أو التعاونية أو الرأسمالية. وعلى ذلك فهي غير ثابتة أو مستقرة، بل دائمة التغيير والتبديل، وتتصف كذلك بالتضاد والنقص والانقراض كما تتأثر بالتغيرات الدائمة في الظروف المحيطة، وذلك لأن واضعوها ينقصهم المعرفة الكاملة باحتياجات البشرية، كما لا يعلمون الغيب .

4-1 من حيث الأساليب والوسائل: يستخدم فقهاء ومطبقوا قواعد الاقتصاد الإسلامي مجموعة من الأساليب والوسائل التي تحقق المقاصد والغايات شريطة أن تكون مشروعة، وعليهم أن يأخذوا بأحدث أساليب التقنية الحديثة، فالحكمة ضالة المسلم، أينما وجدها فهو أحق الناس بها .

وطبقا لهذا المفهوم نجد تشابها بين بعض الأساليب والوسائل الاقتصادية التي تستخدم في النظم الاقتصادية الإسلامية والرأسمالية، لأن ذلك من الأمور التجريدية. والفارق الأساسي في هذا الأمر هو أن الإسلام يركز على مشروعية الغاية ومشروعية الأساليب والوسائل، بينما لا يعتقد بذلك في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

5-1 من حيث المقومات: يقوم النظام الاقتصادي الإسلامية على مجموعة من المقومات من أبرزها زكاة المال وتحريم الربا وكافة المعاملات التي تؤدي إلي أكل أموال الناس بالباطل كما يطبق التكافل الاجتماعي وغير ذلك من المقومات المشروعة التي تحقق للإنسان حياة الرفاهية ورضاء الله عز وجل .

بينما تختلف هذه المقومات في النظام الرأسمالي، فعلى سبيل المثال تأخذ هذه النظم بنظام الفائدة ونظام الضرائب المباشرة وغر المباشرة، وهذه الأمور تسبب خللا في المعاملات الاقتصادية، وتقود إلي تكدس الأموال في يد حفنة من الناس ليسيطروا على مقادير الآخرين، وهذا ما يقول به علماء وكتاب الاقتصاد الوضعي الآن .

6-1 الفرق من حيث حركة السوق: يعمل النظام الاقتصادي الإسلامي في ظل سوق حرة طاهرة نظيفة خالية تماما من: الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والاحتكار والاستغلال والمنابذة .. الخ وكل صور البيوع التي تؤدي إلي أكل أموال الناس بالباطل، ويضبط التزام المتعاملين بذلك كل من الوازع الديني والرقابة الاجتماعية والرقابة والحكومية، ويجوز للدولة التدخل في السوق إذا ما حدث خلل يترتب عليه ضرر للأفراد وللمجتمع .

www

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على فكرة حرية السوق أو ما يسمى أحياناً باقتصاد الطلب المنبثق من السوق بدون ضوابط أو حدود لمنع الاحتكار والسيطرة والجشع وكل ما يمس ذاتية الإنسان وحفظ عقيدته وعقله وعرضه ونفسه وماله. بينما يعمل النظام الاقتصادي الرأسمالي في طل سوق حرة مطلقة بدون ضوابط عقائدية أو خلقية، تؤدي في معظم الأحيان إلي تكوين التكتلات والاحتكارات والاستغلال، وهذا هو الواقع في الدول الرأسمالية الآن والتي بدأت أخيرا بتدخل الدولة للحد من تلك التكتلات والاحتكارات .

7-1 الفروق من حيث الملكية: الأصل في النظام الاقتصادي الإسلامي الملكية الخاصة، وتكون مسئولية الدولة حمايتها وتهيئة المناخ للنماء والتطوير، ويلتزم الأفراد بسداد ما عليهم من حقوق على هذه الملكية مثل الزكاة والصدقات والجزية والخراج... وكذلك من حق الدولة أن توظف أموال الأغنياء في حالة الضرورة إذا لم تكف الإيرادات، كما توجد الملكية العامة بضوابط ولتحقيق مقاصد معينة لا يمكن للقطاع الخاص الوفاء بها، مثل المنافع العامة كما لا يجوز للدولة أن تأخذ ملك إنسان لمنفعة عامة عند الضرورة بلا عوض .

أما في ظل النظام الرأسمالي الاقتصادي فإن الأصل الملكية الخاصة وتكون الملكية العامة في أضيق الحدود، وتتمثل حقوق الدولة على أساس الملكية الخاصة في الضرائب والرسوم المختلفة والتي عادة ما تكون مرتفعة والمفهوم السائد هو: دعه يعمل، دعه يسير، وفي ظل النظام الاقتصادي .

2- قواعد واستراتيجيات إدارة الأزمات الاقتصادية: والتي يمكن اجماها في ما يلي:

1-2 مراحل إدارة الأزمات: تمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية، وإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح مسئولاً عن وقوع الأزمة وتفاقم أحداثها

- **اكتشاف إشارات الإنذار المبكر :**عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار ر المبكر أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات فمن المحتمل جداً أن تقع الأزمة، وبالإضافة إلى ذلك فإن كل أزمة ترسل إشارات خاصة بها، وقد يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حدة[13].

- **الاستعداد والوقاية:** يجب أن يتوافر لدى المجتمع الاستعدادات والأساليب الكافية للوقاية من الأزمات، ويؤكد ذلك على أهمية إشارات الإنذار المبكر، لأنه من الصعب أن تمنع وقوع شيء لم تتنبأ أو تنذر باحتمال وقوعه[14] .

- **احتواء الأضرار والحد منها :**حيث إنه من المستحيل منع الأزمات من الوقوع طالما أن الميول التدميرية تعد خاصية طبيعية لكافة النظم الحية، وعلى ذلك فإن المرحلة التالية في إدارة الأزمات تتلخص في إعداد وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى في أي مجال للحماية من الأزمة [15].

- **استعادة النشاط:** تشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج (جاهزة واختبرت بالفعل) قصيرة وطويلة الأجل، وإذا لم تختبر هذه البرامج مسبقاً فإنه يكون من الصعب الاستجابة ووضع الحلول المناسبة عندما تحتدم الأزمة [17].

- **التعلم:** المرحلة الأخيرة هي التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي، حيث أن التعلم يعد أمرا حيوياً، غير أنه مؤلم للغاية ويثير ذكريات مؤلمة خلفتها الأزمة . والتعلم لا يعني تبادل الاتهامات، أو إلقاء اللوم على الغير وتحميله المسؤولية، أو البحث إدعاء بطولات كاذبة[18].

www.manaraa.com

2-2 أساليب إدارة الأزمات: هناك نوعان من أساليب حل الأزمات الأول معروف متداول، ويصطلح عليه بالطرق التقليدية، والثاني عبارة عن طرق لا تزال في معظمها قيد التجريب ويصطلح عليها بالطرق غير التقليدية.

1-2-2 الطرق التقليدية: نجد من أهم طرقها ما يلي[19]:

- **إنكار الأزمة:** حيث تتم ممارسة تعتيم إعلامي على الأزمة وإنكار حدوثها، وإظهار صلابة الموقف وإن الأحوال على أحسن ما يرام وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها .وتستخدم هذه الطريقة غالبا في ظل الأنظمة الدكتاتورية.
- **كبت الأزمة:** وتعني تأجيل ظهور الأزمة، وهو نوع من التعامل المباشر مع الأزمة بقصد تدميرها .
- **إخماد الأزمة:** وهي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدام العلني العنيف مع قوى التيار الأزموي بغض النظر عن المشاعر والقيم الإنسانية .
- **بخس الأزمة:** أي التقليل من شأن الأزمة (من تأثيرها ونتائجها) وهنا يتم الاعتراف بوجود الأزمة ولكن باعتبارها أزمة غير هامة .
- **تنفيس الأزمة:** وتسمى طريقة تنفيس البركان للتخفيف من حالة الغليان والغضب والحيلولة دون الانفجار.
- **تفريغ الأزمة:** وحسب هذه الطريقة يتم إيجاد مسارات بديلة ومتعددة أمام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيار الأزمة ليتحول إلى مسارات عديدة وبديلة تستوعب جهده وتقلل من خطورته .

2-2-2 الطرق الحديثة: وهي طرق مناسبة لروح العصر ومتوافقة مع متغيراته واهم هذه الطرق ما يلي:

- **طريقة فرق العمل:** وهي من أكثر الطرق استخداما في الوقت الحالي حيث يتطلب الأمر وجود أكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حتى يتم حساب كل عامل من العوامل وتحديد التصرف المطلوب مع كل عامل[20] .
- **طريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات:** حيث يتم تحديد مواطن الضعف ومصادر الأزمات فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه إذا حصلت الأزمة[21] .
- **طريقة تفريغ الأزمة من مضمونها:** وهي من انجح الطرق المستخدمة حيث يكون لكل أزمة مضمون معين قد يكون سياسيا أو اجتماعيا أو دينيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو إداريا وغيرها، فيتم إفقاد الأزمة لهويتها ومضمونها وبالتالي فقدان القوة[22] .
- **طريقة تفتيت الأزمات:** وهي الأفضل إذا كانت الأزمات شديدة وخطرة وتعتمد هذه الطريقة على دراسة جميع جوانب الأزمة لمعرفة القوى المشكلة لتحالفات الأزمة وتحديد إطار المصالح المتضاربة والمنافع المحتملة لأعضاء هذه التحالفات ومن ثم ضربها من خلال إيجاد زعامات مفتعلة وإيجاد مكاسب لهذه الاتجاهات متعارضة مع استمرار التحالفات الأزماتية. وهكذا تتحول الأزمة الكبرى إلى أزمات صغيرة مفتتة[23] .
- **طريقة الوفرة الوهمية:** وهي تستخدم الأسلوب النفسي للتغطية على الأزمة كما في حالات، فقدان المواد التموينية حيث يراعي متخذ القرار توفر هذه المواد للسيطرة على الأزمة ولومؤقتا[24].

المنارة للاستشارات
www

- **احتواء وتحويل مسار الأزمة:** وتستخدم مع الأزمات بالغة العنف والتي لا يمكن وقف تصاعدها وهنا يتم تحويل الأزمة إلى مسارات بديلة ويتم احتواء الأزمة عن طريق استيعاب نتائجها والرضوخ لها والاعتراف بأسبابها ثم التغلب عليها ومعالجة إفرازاتها ونتائجها، بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من أخطارها[25].

1-1- مقومات إدارة الأزمات: تتمثل في ما يلي:

1-3-1- تبسيط الإجراءات وتسهيلها: لا يجوز إخضاع الأزمة للتعامل بنفس الإجراءات التقليدية، فالأزمة عادة ما تكون حادة وعنيفة، وأيضاً لا يمكن تجاهل عنصر الوقت الذي قد يؤدي تجاهله إلى دمار كامل للكيان الإداري الذي حدثت فيه الأزمة، فالأمر يتطلب التدخل السريع والحاسم من خلال تبسيط الإجراءات مما يساعد على التعامل مع الحدث الأزموي ومعالجته[26] .

1-3-2- إخضاع التعامل مع الأزمة للمنهجية العلمية: لا يمكن التعامل مع الأزمة في إطار من العشوائية الارتجالية أو سياسة الفعل ورد الفعل، بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم لتأكيد عوامل النجاح، ويقوم المنهج الإداري على أربع وظائف أساسية هي: التخطيط، التنظيم، التوجيه، المتابعة [27] .

1-3-3- تقدير الموقف الأزموي: لابد أن يشمل تقدير الموقف الأزموي تحليلاً كاملاً لأسباب الأزمة وتطورها، وتحديد دقيق وشامل للقوى الصانعة للأزمة، والمساعدة لها، والمؤثرة فيها، ثم تقدير القدرات والإمكانات المتاحة لدى الجهة المسئولة عن إدارة الأزمة، وذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة عن أبعاد الأزمة، والتنبؤ باحتمالات تطور الأحداث وإمكانية السيطرة عليها[28].

1-3-4- تحديد الأولويات: بناءاً على تقدير الموقف الحالي والمستقبلي لأحداث الأزمنة، توضع الخطط والبدائل التي يتم ترتيبها في ضوء الأولويات التي تم تحديدها وفق معايير معينة [29] .

1-3-5- الوفرة الاحتياطية الكافية: الأزمة تحتاج إلى الفهم الكامل لأبعاد الموقف الناشئ عن التواجد في موقع الأزمة، كما تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على سرعة التصدي للأحداث، إضافة إلى ما يمتلكه القطاع الخاص من معدات وإمكانيات كبيرة يمكن توظيفها، والاستفادة من القوى البشرية المخلصة والتي من الممكن أن تساعد في عمليات إدارة الأزمة وإتاحة فرصة العمل التطوعي وفق أسس مدروسة [30] .

1-3-6 - توعية المواطنين: في الحقيقة لا يمكن مواجهة أي أزمة بفاعلية دون إعلام وتوعية المواطنين والمقيمين بالدور المطلوب منهم القيام به عند وقوع الأزمة، حيث أن وعيهم بالدور المطلوب منهم يؤدي إلى المساعدة في مواجهة الأزمة، مما يتطلب إعداد وتنفيذ خطط إعلامية وتوعوية في هذا الإطار، كما أنه يتطلب حملة إعلامية على كافة المستويات تستخدم كافة وسائل وأساليب الاتصال الجماهيري من أجل توضيح الإجراءات المستخدمة في مواجهة الأزمة والمساعدة التي ينتظر المواطنين تقديمها[31].

1-3-7- الخطة الإعلامية في الأزمة: تعد الخطة الإعلامية من أهم مقومات إدارة الأزمات، والضرورة تحتم وجود سياسة إعلامية قبل وأثناء وبعد الأزمة . ونظراً لما للإعلام من أهمية كبرى في إدارة الأزمات، ولأنه عندما يهمش الدور الإعلامي يكون لذلك انعكاس سلبي على عملية إدارة الأزمة، لذ يقترح إزاء ذلك تعيين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والخبرة بحيث يتولى الإدلاء بكافة التصريحات عن الأزمة [32].

المحور الثالث: إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008-2009 بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي:

www.manaraa.com

1- توصيف الأزمة[33]: جاءت الأزمة المالية العالمية كنتيجة حتمية الاختلالات التكوينية والإدارية التي يعاني منها النظام الاقتصادي الرأسمالي وبالتالي فهي امتداد لسلسلة من الأزمات الأخرى التي يعيشها النظام، واهم ما ترتب على هذه الأزمة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، تزايد معدلات البطالة، والتأثير السلبي على التجارة الدولية، وهذه التأثيرات تشمل اقتصاديات كافة دول العالم،ولقد ظهرت هذه الأزمة مع إعلان بعض المؤسسات المالية الأمريكية لإفلاسها وعدم قدرتها على توفير السيولة الكافية وذلك كنتيجة لعمليات فاشلة في توظيف الأموال في مجال الرهن العقاري بدون ضمانات كافية، ولقد أدى ما يعرف بمبدأ حرية الاقتصاد والذي يعتبر من أهم مبادئ النظام الرأسمالي في انتقال عدوى الإفلاس إلى الشركات والمؤسسات غير المالية أيضا وهو ما عرف بظاهرة "الفقاعة،" الذي دفع معظم المؤسسات إلى تحويل قروضها إلى سندات طرحتها في الأسواق المالية من اجل الحصول على السيولة المالية إلا أن معظم المقترضين عجزوا عن سداد الديون وبالتالي تراكمها .

أما سلسلة الانهيارات في البنيان العالمي جراء هذه الأزمة فقد جاء نتيجة انخفاض قيمة العقارات وبصورة تفوق قيمة المديونية المترتبة عليها، وهو ما ترتب عليه عجز المؤسسات في سداد التزاماتها لجهات التمويل من البنوك والشركات والأفراد العاديين وما زاد من المشكلة سرعة تفاقم الأزمة واعتماد المضاربات قصيرة الأجل كحلول لتلافيها .

2- إدارة الفكر الاقتصادي الوضعي للأزمة[34]: أما من حيث التعامل مع الأزمة وتجاوزها فقد بدأت من أعلى الهرم السياسي في أمريكا وأوروبا، فقد تنادى هوءلاء لتقديم الحلول والتي كان من أهمها:

- إنقاذ البنوك المتعثرة واستعادة الثقة بالأسواق المالية ووضع الكثير من المؤسسات المالية تحت وصاية المصارف المركزية .
- ضمان الودائع والقروض الجارية بين المؤسسات المالية .
- ضخ مليارات الدولارات لضمان السيولة ومساعدة الشركات الصغيرة لمواجهة الأزمة واستعادة الثقة والمحافظة على الدورة الاقتصادية .
- وضع قيود على رواتب المديرين وتحسين هيكل الرقابة في التعامل مع المؤسسات العابرة للحدود.
- التعاون لتحقيق إصلاح فعال وشامل للنظام المالي العالمي.
- خفض أسعار الفائدة وتأميم بعض المؤسسات .

3- إدارة" الفكر الاقتصادي الإسلامي" للأزمة: حيث:

1-3 هل تأثرت المصارف الإسلامية بالأزمة[35]: اعتماد على الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية التي سبق الإشارة إليها، يمكن القول أنها أظهرت صمودا ملموسا وبدا تأثرها بالأزمة طفيفا، ويمكن الاستدلال ببعض الشواهد التالية

- يقول مدير بنك الميزان الإسلامي في إسلام آباد تنوير صادق إن بنكه تأثر بالأزمة المالية العالمية بنسبة لا تتجاوز 6 % وتحديدا بسبب انخفاض أسعار العقارات .

www

- جاء في الدراسة التي أجرتها مجلة **"ذي بانكر ماغزين"** أنالأصول التي تملكها البنوك التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة عملياتها أو الوحدات المصرفية الإسلامية التي تعمل ضمن بنوك تقليدية ارتفعت بنسبة 28.6 % لتصل الى 822 مليار دولار (550 مليار يورو) في عام 2009، مقابل 639 مليار دولار (430 مليار يورو) في عام 2008 .

- حقق قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً سنوياً مقداره 15 % في عام2008 م، وبلغ حجمه حول العالم حوالي التريليون دولار، مع توقعات باستمرار النمو في أصول الصيرفة الإسلامية بنسبة 15% ويلاحظ أن المصارف الإسلامية تزيد من الطلب على الموظفين، في الوقت الذي تقوم فيه البنوك الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة.

- قدر بنك التنمية الآسيوي قيمة الموجودات الإسلامية عالميا بحوالي واحد تريليون بمعدل نمو سنوي 10-15 % سنويا .

2-3 ماذا قيل عن الاقتصاد الإسلامي بعد الأزمة[36]: إن تجربة البنوك الإسلامية في أمريكا وأوروبا وقدرتها على الصمود أمام هذه الأزمة العاتية، دفع بالبعض دراسة طرق ومناهج توظيف المال والأسس الذي تقوم عليه، وحيث أن المصارف الإسلامية تستمد من الأصول والقواعد الإسلامية أضحى اهتمام أكبر في دراسة الشريعة السلامية خاصة في مجال المعاملات المالية، وظهرت صيحات واعترافات من الكثير الذين يدعون بالخبراء العالميين تطالب بتطبيق ما جاء به الإسلام ومنهم على سبيل المثال:

- **بوفيس فانسون** رئيس تحرير مجلة **تشالنجر** بمقالة بعنوان (البابا أو القرآن) يقول: إننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد نقودا .

- **رولان لاسكن** رئيس تحرير إحدى الصحف بوضوح أكثر طالب بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة .....

- وفي مقالة أخرى بعنوان: هل تأهلت **وول ستريت** لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟

- أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية قرارا بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في اجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد

- كما أصدرت نفس الهيئة قرارا يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامي في السوق المنظمة الفرنسية .

- مجلس الشيوخ الفرنسي يؤكد في تقرير له أن النظام المصرفي الإسلامي مريح للجميع ويمكن تطبيقه في جميع البلاد

- وأخيرا جاءت دعوة الفاتيكان إلى دمج مبادئ التمويل الإسلامي في النظام الرأسمالي

- نعم هذه بعض الشهادات من غير المسلمين ونحن نؤكد أن مبادئ الإسلام التي جاءت من فوق سبع سموات هي أساس الحل ليس لهذه الأزمة لا بل لأزمات البشرية .

www.manaraa.com

3-3 الرؤية الإسلامية لإدارة الأزمة[37]: لعل أي مطلع على الأزمة المالية وجذورها يمكن أن يعزو أسبابها إلى أمرين رئيسين هما الإفراط في المديونية والإفراط في المجازفة وتحمل المخاطر، ووفقا لمبادئ الإسلام الحنيف نقول أن السبب يعود للربا والغرر وهي معاملات طالما كانت السبب في الكوارث المالية التي ألمت بالنظام الرأسمالي .

حيث أن الربا كما هو معلوم يفصل الربح عن النشاط الاقتصادي الحقيقي، وهذا قد يدفع بالدين وخدمته للنمو بمعدلات تفوق نمو الإنتاج والثروة، مما يؤدي إلى بناء ديون كبيرة مقابل ثروات وأصول حقيقية قليلة وهذا ما يدعى بالهرم المقلوب.

وقد أشارت الدراسات أن الدين في أمريكا قد نما بمقدار ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي . أما الغرر، والذي فيما يعنيه: الجهالة في المعقود عليه كيفا أو كما، أو مكانا، أو قيمة، أو زمانا، مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية منها التنازع والتحاقد والغبن، وعليه فقد تم تحريمه في الإسلام سدا للذرائع. ويلاحظ من مشكلة الرهن العقاري إن سببها إقدام البنوك على إعطاء قروض لمن يرغب، ورغم أن هذه البنوك تعلم أن هؤلاء سوف لا يسددون هذه القروض، فهي تخفي امرأ يتمثل بتوقع ارتفاع أسعار العقار ومن ثم بيعها وتحصيل قيمة القرض وأرباحه. فلوتم تطبيق قاعدة الغرر في الإسلام لأمكن منع حدوث مثل هذه الكارثة .

إن تطبيق أسس ومرتكزات الاقتصاد الإسلامي أو أسلمة الاقتصاد كفيل بحماية الاقتصاد من الأزمات الاقتصادية. فما يطرح الآن من وسائل للحل ستبقى عاجزة عن ذلك لأن المعالجة تتعلق بالقشور وهي مجرد معالجات مالية لا أكثر ولا اقل .

لقد وضع الإسلام قواعد مالية وأخلاقية واقتصادية ومؤسسية متناسقة مع بعضها إذا اخذ بها فلا يمكن الوقوع بمثل هذه الأزمات، وهنا أود التأكيد على بعض الثوابت الهامة:

- يحمي الإسلام الاقتصاد من الربا وأثاره المدمرة، ويستبدله بما يسمى نظام المشاركة في الربح والخسارة .
- يدعو الإسلام إلى ترشيد الاستهلاك وينهى عن الترف والبذخ.
- وضع الإسلام الشروط لما يسمى بالمضاربات وأحكام الصرف يحد من كافة المعاملات المالية الصورية وغير العقلانية .
- يحرم الإسلام كافة عقود الغرر والميسر ونظام الهامش.....وكافة البيوع الفاسدة .
- للملكية الخاصة وظيفة اقتصادية واجتماعية كما للملكية العامة أيضا وظيفة اقتصادية واجتماعية
- الدولة ركيزة أساسية ولا يمكن عزلها عن الحياة الاقتصادية.

كما تناول أحد الباحثين المعاصرين في الاقتصاد الإسلامي الحلول التي يراها ملائمة لإدارة الأزمة من منظور الفكر الإسلامي، والتي ينبغي على الدولة القيام بها، فوجدها تتمثّل بعشرة عناصر،يذكر الباحث أهمّها[38]:

يمتازفلكر الاقتصادي الإسلامي عن الفكر الاقتصادي الرأسمالي بتوزيع الحلول للأزمة الاقتصادية الراهنة بين كلّ من القطاع العام والقطاع الخاص، فلكلّ منهما دوره في إدارة الأزمة الراهنة.

1-3-3 دور الدولة في إدارة الأزمة: يتمثل في ما يلي:

- ضخّ السيولة النقدية في الأسواق المالية: وتأتي هذه الخطوة لمقابلة السحوبات النقدية من المودعين،وتوفير السيولة النقدية للمصانع والشركات التي تحتاج إلى تمويل من البنوك لتمويل عملياتها الإنتاجية، وإن كان لها مخاطرها على التضخم النقدي.

www

- إلزام البنوك بالتّوقّف عن بيع البيوع الّتي تكون محرّمة في الشريعة الإسلامية، فلقد روى ابن عمر رضي الله عنه أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ (رواه الدار قطني)أي بيع الدّين بالدّين.

- إلزام البورصات بالتّوقّف عن المخالفات الشرعية: والتي منها البيع على الهامش والبيع على المكشوف والعمليات الآجلة الباتة وبيع السّندات الرّبويّة، وهذه جميعها تندرج ضمن صور المعاملات الماليّة المحرّمةوإلزامها بالتزام ضوابط الاستثمار الشرعيّة.

- إلزام البنوك بالتّوقّف عن خلق النقود":حيث تقوم البنوك بالإقراض بضعف ما لديها من ودائع،مع منع الإقراض مقابل السندات لقيامه على الربا،واستخدام"صكوك الاستثمار"كأداة ماليّة لتمويل الحكومات والشركات الكبرى بديلة عن السندات بفائدة.

-إلزام المؤسّسات الماليّة باستخدام"صيغ التّمويل الإسلامي":وهي التي تعتمد في المصارف الإسلامية من مرابحات ومشاركات واستصناع وما شابهها من صيغ التمويل المشروعة البعيدة عن الربا.

- تفعيل رقابة البنوك المركزية على البنوك التجارية:وذلك بغرض التأكد من تطبيق قرارات لجنة"بازل"، والعمل على تخفيض المخاطر المصرفية،والتأكد أيضاً من تطبيق ضوابط التمويل الإسلامي.

- إيجاد جهاز رقابي فاعل لمراقبة الأسواق"يشبه هذا الجهاز وظيفة المحتسب الذي كان سائداً في الدولة الإسلامية؛والذي يعرّف بأنه" الشرطة الموكلة بالأسواق"والذي يتعامل مع المنكرات الظاهرة؛سواءً أكانت اقتصادية،مثل التعامل بالربا أو أكل للوة،أو إجراء عقود البيع المحرّمة،أو كانت غير اقتصادية،مثل بقية المنكرات الأخرى التي تظهر على مرتادي الأسواق.

- نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي؛والتي منها الدعوة إلى التزام ضوابط الاستثمار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك وفق مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية.

- نشر ثقافة" التعاون بين أبناء المجتمع" لإدارة الأزمة الراهنة.

- اعتماد سياسة ضريبية عادلة،تفرض على القادرين، وتسهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

تلك هي أهم العناصر التي يراها الباحث ضرورية لإدارة الأزمة الراهنة، والتي يجب على الدولة القيام بها.

2-3-3 دور القطاع الخاص في إدارة الأزمة: يتمثل القطاع الخاص بالطبقات الآتية:المستثمرين والمستهلكين والمدخرين،وينبغي أن يكون لهم دور في إدارة الأزمة الراهنة،خصوصاً أنهم يتأثرون بها أكثر من تأثّر الدولة،وتترك عليهم آثاراً سلبية جمّة، والأولى بصاحب المشكلة أن يبدأ بإيجاد حلّ لها،فإن عجز عنها لجأ إلى غيره.

والملفت للنظر أن جميع من تحدّث عن إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية الراهنة، لم يخصّ القطاع الخاص بالدور المطلوب في هذا المجال، لأنهم اعتادوا أن يكون للدولة الدور في معالجة مثل هذه الأمور.ومن خلال النظر إلى أرض الواقع لم نلمس أنّ للدولة دوراً رئيساً في إيجاد الأزمة، إلاّ ما كان من تقصيرها في الدور الرقابي،وإيجاد أنظمة اقتصادية تسهم في إيجاد الأزمات، واعتماد سياسات عشوائية تؤدي إلى النتيجة السابقة نفسها. مع الإشارة إلى أن الأزمة الراهنة انطلقت من القطاع الخاص، ومن طبقةلمستهلكين بشكل أخصّ ،عندما أغرقوا أنفسهم في الاقتراض الربوي لتأمين حاجاتهم، والتي يأتي في طليعتها تأمين المنزل، الأمر الذي أدّى إلى ظهور ما عرف بـ "أزمة الرهن العقاري". وإنّ لهذه الأزمة أسباباً أدّت إلى إيجادها، ويطلب من طبقات القطاع الخاص تجنّبها أو توقيف التعامل بها، بالإضافة إلى اعتماد عناصر أخرى.

www.manaraa.com

ويبرز الدور الملقى على عاتق القطاع الخاص في إدارة الأزمة الراهنة وفق الترتيب الآتي:

3-2-3-1 دور المستثمر في إدارة الأزمة:

- عدم الاستثمار في المجالات الربوية؛ سواء أكان ذلك عن طريق البيع أو عن طريق القرض(السندات)، لما للربا من دور في إيجاد الأزمات الاقتصادية .
- عدم الاستثمار في الشركات المساهمة الفاسدة التي يكون موضوع نشاطها محرّماً، أو التي لا تراعي الأحكام الشرعية في معاملاتها.
- عدم التعامل بالاحتكار، لأنّ الحديث ذكر بأن المحتكر ملعون، فقد روى سيدنا عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنه قال:"الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون"(رواه ابن ماجه).
- الالتزام بضبط المقاييس والموازين والمكاييل، قال تعالى:"أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ" (الرحمن:8-9)، وقال تعالى:"وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" (الإسراء:35).
- إعطاء الأجير حقّه من الأجر أو تمام أجره من خلال الالتزام بسلسلة الرّتب والرّواتب الموضوعة من قبل الدولة.
- التيسير على المدين المعسر، قال تعالى:"وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ"(البقرة:280).
- عدم مماطلة المدين المليء،فلقد روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلّم أنه قال:" الغنيّ ظلمٌ "(رواه مسلم).

3-2-3-2 دور المستهلك في إدارة الأزمة:

- عدم شراء السلع بالدّين إلاّ عند الضّرورة، وعلى أن يكون ذلك بعيداً عن الربا، ومع ضرورة مراعاة ربط الشراء بالدّين بالقدرة على السداد.
- تجنّب الإسراف والتبذير، واعتماد مبدأ التوسّط في الإنفاق، قال تعالى:"وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا " (الفرقان:67).
- شراء السّلع التي يتناسب سعرها مع دخل المستهلك.

3-2-3-3 دور المدخّر في إدارة الأزمة:

- أداء زكاة المال.
- نشر نطاق ثقافة"الوقف".
- استثمار رأس المال في المجالات المشروعة، وعدم حجبه عن حركة النشاط الاقتصادي.
- تخصيص مبالغ مالية للقرض الحسن وعدم التعامل بالإقراض الربوي مع البنوك وما شابهها.

نتائج الدراسة:

- الاهتمام بعلم إدارة الأزمات لم يبرز إلا حديثاً نتيجة تعدد الكوارث المدمرة من ناحية، وارتفاع الأصوات التي ما انفكت تنادي بأن شيئاً ما يجب أن يتخذ تجاه الأحداث الكبيرة والمفاجئة وذلك لمنعها أو الحد من آثارها .
- إن إدارة الأزمة تتطلب السرعة في التصرف والاعتراف بالحقيقة، كما أن تحدي الأزمة ومواجهتها أفضل من الهروب .

المنارة للاستشارات
www

- إن الإدارة بالأزمات ما هي إلا نتيجة لغياب التخطيط أو السياسات أو غياب الإستراتيجية. حيث لا تتحرك الإدارة إلا عند ظهور الأزمات أو المآزق .
- ان النظرية الإسلامية كفيلة بتجنب الأزمات الاقتصادية، كما لها القدرة والمرونة العالية على معالجتا لازمات الناشئة .

التوصيات:

- إنشاء مركز خاص لإدارة الأزمات .
- تكوين فريق متدرب يسمى فريق الفرص .
- تأمين شبكة اتصالات متطورة دائمة التجهيز.
- يجب العمل على اعتماد النظرية الإسلامية في الأعمال المصرفية، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة التجارية والمصرفية للبنوك في العالم العربي والإسلامي، وذلك لما أثبتته هذه النظرية من نجاح في مقاومة الآثار السلبية للازمة المالية الراهنة
- عقد مؤتمرات وندوات في الدول الغربية للتعريف بالنظرية الإسلامية الاقتصادية .

المراجع المستعملة:

1- المعجم الوسيط،مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، تخريج إبراهيم مصطفى وآخرون، تركيا، اسطنبول، المكتبة الإسلامية، ط2، 1972 م، ج1، باب (أزى)، ص 16 .

2- حسن النجفي، القاموس الاقتصادي، بغداد 1977، (أزمة اقتصادية)، ص 89 .

3- إ.بلجوك، الأزمات الاقتصادية المعاصرة، تعريب علي محمد القزويني، الجزائر،دار العلم للنشر، ط1985،١م، ص 17

4- سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي،جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية . كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بحث غير منشور، 2010 م، ص7 .

5- فحطان عبد سعيد السامرائي، اقتصاد الفقاعات.. دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء الخاصة . عمان، في الفترة 29/27 أفريل 2009، ص 15 .

6- محمد شوقي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مصر، القاهرة، مكتبة السلام العالمية، ط 2، 1981م، ص12 .

7- محمد سلطان أبوعلي، المشكلات الاقتصادية العالمية المعاصرة وحلها الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي . جامعة الملك عبد العزيز . جدة، سلسلة المطبوعات بالعربية 1981،4م، ص 12 .

8- محمد سلطان أبوعلي، مرجع سابق، ص 16-17 .

9- سعيد الحلاق، الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، بحث مقدم لمؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، وذلك خلال الفترة 4-5 أفريل 2009 م، في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، ص10.

10- وهبي غبريال، الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر، مصر . القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتب، بدون طبع، 1977 م، ص15 .

11- المرجع نفسه، ص 18 .

12- علي فيصل علي الأنصاري، بحث بعنوان الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، 2009، ص 26 إلى 29 .

13- الحملاوي، محمد رشاد، إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط1995،2،ص62.

14- صادق، أمنية مصطفى، إدارة الأزمات والكوارث في المكتبات، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002،ص95.

www.manaraa.com

15- شريف، منى صلاح الدين، إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء، القاهرة: البيان للطباعة والنشر، 1998، ص 128 .
16- محمد فتحي، الخروج من المأزق: فن إدارة الأزمات، القاهرة: دار النشر الإسلامية، 2002،ص 184.
17- أخيارهم عبد الله أحمد، مذكرة ماستر بعنوان التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات :دراسة لنموذج أزمة شركة تويوتا، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 35-36 .
18- العماري، عباس رشدي، إدارة الأزمات في عالم متغير،القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 22.
19- محمد فتحي، مرجع سابق، ص 196 .
20- عابد سعود سراج، "إدارة الأزمات،" الرياض، مجلة الحرس الوطني، العدد 144،1993 م، ص 39 .
21- ماهر أحمد، إدارة الأزمات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص 62 .
22- أخيارهم عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص 43 .
23- المرجع نفسه، ص 44 .
24- فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات الأسس المراحل الآلية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002، ص17
25- المرجع نفسه، ص 24 .
26- أبوشامة عباس، "إدارة الأزمة في المجال الأمني"، الإمارات، شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، م4،العدد3، 1995،ص30.
27- المرجع نفسه، ص 31 .
28- الحملاوي محمد رشاد، مرجع سابق، ص 72 .
29- جمال حواش، التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2005، ص 65 .
30- توفيق عبد الرحمان، إدارة الأزمات:التخطيط لما قد لا يحدث، القاهرة،مركز الخبرات المهيئة للإدارة، 2002،ص 64-65
31- المرجع نفسه، ص 66 .
32- سيف عبيد الشبيل وآخرون، الأزمة المالية العاملية الراهنة في ميزان النظرية الاقتصادية والقانونية الإسلامية – دراسة تحليلية واقعية -، المؤتمر الثاني بعنوان " مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية "، جامعة اربد – الأردن، 28-29 أفريل 2010، ص 760-761 .
33- رياض المومني، الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية، المؤتمر الثاني بعنوان " مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية "، جامعة اربد – الأردن، 28-29 أفريل 2010، ص 783 .
34- عامر العتوم، دور المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الثاني بعنوان " مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية "، جامعة اربد – الأردن، 28-29 أفريل 2010، ص 738-739
35- رياض المومني، مرجع سابق، ص 785 .
36- المرجع نفسه، ص 787-788 .
37- حسن محمد الرفاعي، دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة، مؤتمر " الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي "، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009، ص 8 إلى 12 .

المنارة للاستشارات
www